جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

**المقياس:** منهجية العلوم القانونية "مناهج البحث العلمي"

**الفئة المستهدفة:** سنة أولى ليسانس (السداسي الثاني)

# المنهج التحليلـــــي (تحليل المضمون)

## مقدمة:

يعد تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية من الأساليب الأساسية التي يعتمد عليها الباحثون في تفسير وتحليل النصوص القانونية وتوضيح العلاقات بين القواعد القانونية وأثرها على الأفراد والمجتمعات، فهو يهدف إلى دراسة النصوص القانونية والتشريعات من خلال تحليل مكوناتها ومفرداتها، واستخلاص المعاني الدقيقة وفحصها بعناية، وكذلك فهم كيفية تأثيرها في الواقع القانوني.

يتسم المنهج التحليلي في العلوم القانونية بتركيزه على تحليل النصوص القانونية بمختلف أنواعها، كالقوانين، اللوائح، الأحكام القضائية، والفتاوى القانونية. كما يسعى إلى توضيح المفاهيم القانونية المعقدة وتفسيرها بطريقة منهجية من خلال تقسيم النصوص القانونية إلى عناصرها الأساسية، مثل: المبادئ القانونية، الحقوق، الواجبات، والجزاءات، وتحليل كيفية تفاعل هذه العناصر فيما بينها.

وتجدر الإشارة إلى وجود خلاف بين المؤلفين والباحثين حول طبيعة أو تكييف طريقة التحليل أو بالأحرى المنهج التحليلي، فهناك جانب من الفقه[1] من يعتبره مجرد أداة من أدوات البحث العلمي، ويعتبره أحد أنماط أو أساليب المنهج الوصفي، في حين يرى البعض الآخر من

1 – صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 161.

الفقه[1] أنه يعد منهجاً عملياً مستقلاً قائما بذاته وهو الرأي الراجح في اعتقادنا والدليل على ذلك هو استقلاليته من حيث التعريف والخصائص والأهداف والتطبيقات.

**أولا: مفهوم المنهج التحليلـــــي**

يقوم منهج تحليل المضمون على تحليل البيانات والمعلومات المتضمنة في وثيقة أو تصريح ما، من أجل دراسة سلوك الانسان أو تطور التنظيمات، وهذا بغرض ابراز خصائص ومميزات تلك الوحدات المدروسة انطلاقا من مضمون تلك الوثائق، حيث يتم تطبيق هذا المنهج في مجال الاتصال والصحافة والأدب وعلوم الاجتماع، كما يمكن تطبيقه من أجل دراسة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المختلفة ونمط التسيير والقيادة في المؤسسات.

إن منهج تحليل المضمون هو أداة للبحث ظهرت أهميته في الإعلام، نظراً لما تحتله عمليات الاتصال أو التواصل كما له مكانة رئيسية في العلاقات الاجتماعية بين الناس وتأثيرها على معتقداتهم ومواقفهم الاجتماعية[2].

يُستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل، وهذا النوع من الأبحاث مفيد في معرفة عوامل التغير الاجتماعي وردود فعل الناس لقرارات القيادة السياسية[3].

يقصد بالتحليل تفكيك وتبسيط المعاني والأفكار الموجودة في مختلف الوثائق والمصادر المتعلقة بموضوع البحث ومن بين أهم التعاريف التي قدمت لهذا المنهج: "**تحليل المحتوى هو رد محتوى الشيء أو الفكرة أو الخطاب المحلل إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه[4]**".

ويعّرف منهج تحليل المضمون بأنه: "**أسلوب أو أداة للبحث العلمي، يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف محتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المُراد تحليلها تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في**

1 – عامر بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفم النشر، الجزائر، 2002، ص 23.

2 – أحمد دراري، مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، مطبعة تطوان، المغرب، 2016، ص 114.

3 – عامر بوحوش، المرجع السابق، ص 43.

4 – صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 160.

**تساؤلات البحث، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث وذلك بهدف استخدام هذه البيانات[1]".**

وعرف أيضا: "**هو تقنية غير مباشرة للتقصي العلمي تطبق على المواد المكتوبة، المسموعة أو المرئية التي تصدر عن الأفراد أو الجماعات والتي يعرض محتواها بشكل غير رقمي"[2].**

باستقراء هاذين التعريفين يتضح أن المقصود بمنهج تحليل المحتوى، ذلك المنهج العلمي الذي يقوم على تفكيك وتبسيط المعلومات والأفكار وهو عملية عكسية للتركيب، كما أنه أعمق بكثير من مجرد الوصف الظاهري، إذ يتعدى ذلك إلى تحليل وفحص أبسط الجزئيات الداخلة في تكوين الظاهرة[3].

**ثانيا: خصائص المنهج التحليلي**

يتميز المنهج التحليلي بخصائص عقلية وفنية وواقعية تضمن عند استخدامه الوصول إلى نتائج تعبر وبحق عن حقيقة الأفكار والظواهر والسلوكات، ويمكن تلخيص هذه الخصائص على النحو التالي[4]:

1. يتميز هذا المنهج بأنه منهج الفكر والواقع وهو من أقدم المناهج الفكرية المعاصرة، فهو أداة أساسية لتطوير العلم والمعرفة.
2. منهج يستوعب بكفاءة عالية كل القواعد المنهجية المعروفة مثل الملاحظة، الاستقراء، الوصف، التحليل، المقارنة، ويعتمد على دراسة الواقع باستخدام العمليات العقلية عكس المنهج الوصفي الذي يركز على وصف الظواهر.
3. يعتبر أحسن طريقة عقلية وواقعية لمعرفة حقائق الأفكار والظواهر والسلوكات وتحديد دلالاتها.

---

1 – محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دون ذكر دار النشر، الجزائر، 1997، ص231.

2 – المرجع نفسه، ص 161

3 – مجدوب لامية، مناهج البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى جذع مشترك في مقياس المنهجية، جامعة 08 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2020–2021، ص 23.

4 – دراجي بلخير، محاضرات في منهجية البحث العلمي، محاضرات ملقاة على طلبة ماستر سنة أولى قانون أعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية الحقوق والسياسية، 2021–2022، ص 100.

4. منهج تكاملي ينطلق من الوصف ثم يمر إلى استخدام كافة العمليات الذهنية والواقعية.

**ثالثا: خطوات المنهج التحليلي**

تبدأ هذه الخطوات بالتعرف على الموضوع المراد دراسته وتنتهي بالتفسير والتحليل والوصول إلى النتائج، ويمكن إجمال هذه الخطوات في النقاط التالية[1]:

– مجال التحليل: والذي يشير الى الحيز الذي يتحرك فيه البحث، والذي يمثل مجموعة من التصريحات أو الوثائق أو المضمون الذي يجب تحليله.

– مادة التحليل: والتي تشير إلى المادة أو المحتوى الذي يجب تحليله، حيث يجب أن يحدد من حيث المجال الزمني والمكاني من خلال التحديد الدقيق للموضوع وهدفه وطبيعته.

– فئات التحليل: والمقصود به تصنيف المادة حسب مضمونها تصنيفا دقيقا وواضحا وذلك بتقسيم الموضوع وتحديد المحتوى والإشكالية والفروض.

– تقسيم الموضوع وتحديد المحتوى والإشكالية والفروض.

– معالجة عناصر الخطة بشكل منظم وبطريقة مترابطة ومتكاملة.

– الموضوعية في التحليل والنقد من أجل الوصول إلى النتائج الصحيحة.

– نقد الأفكار وتفسيرها وشرح المصطلحات.

– إسقاط النتائج المتوصل إليها على واقع الظاهرة أو المسألة المدروسة.

**رابعا: تطبيقات منهج تحليل المحتوى في مجال العلوم القانونية والإدارية:**

يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في مجتمع معين في الماضي والحاضر والمستقبل، أما فيما يخص ميدان العلوم القانونية والإدارية فتكثر استخدامه في مجال المنهجية القانونية التطبيقية خاصة في موضوع منهجية تحليل

1 – عبد الله قلش، منهجية البحث العلمي، محاضرات ملقاة على طلبة سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016–2017، ص94.

النصوص القانونية أو مواد القانون أو مقالات قانونية وموضوع منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية لأن عملية التعليق تتضمن تحليل القرار أو الحكم أولا من حيث وقائعه وحيثياته واجراءاته، كذلك منهجية إعداد الاستشارة القانونية أو حتى موضوع المذكرة الاستخلاصية فكلها تعتمد على نصوص القانون، التي تتطلب تحليلها لفهمها واستيعابها، إضافة إلى مختلف البحوث الأكاديمية الجامعية في مجال القانون، سواء مذكرات التخرج الليسانس أو مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، والمقالات القانونية، إضافة إلى المداخلات والمحاضرات كلها تستلزم في عملية إنجازها أو إعدادها اللجوء إلى المنهج التحليلي أو تحليل المضمون ولو في جزء منها خاصة إذا تعلق موضوع البحث القانوني بقوانين جديدة أو تعديلات فيها[1].

1 – مجدوب لامية، المرجع السابق، ص26.